فهرس عام موجز
لمحتويات الكتاب

الموضـــــوع رقم الصفحة

مقدمـــــــة ٩
الباب الأول: الأصول العامة الحاكمة للغصب فى الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية ١٣
الفصـــل الأول: الغصب لغة ١٥
الفصل الثانـــى: الغصب فى القرآن الكريم ١٩
الفصل الثالـــث: الغصب فى السنة النبوية الشريفة ٢١
الفصل الرابـــع: الغصب شرعا فى المذاهب الفقهية ٢٧
الفصل الخامس: الغصب فى القانون الوضعى المصرى ٣١
الفصل السادس: الفرق بين الغصب والإتلاف فى الشريعة الإسلامية ٤١
الفصل السابـع: الفرق بين الغصب والسرقة فى الشريعة الإسلامية ٤٥
الفصل الثامـن: الغصب فى الحياة اليومية ٤٩
الفصل التاســع: دعوى الغصب ٥١
الباب الثانـــى: الفروع التفصيلية لأحكام الغصب فى المذاهب الفقهية المختلفة ... ٥٧
فصل تمهيـدى: أسباب اختلاف المذاهب الفقهية فى الشريعة الإسلامية ٥٩
الفصـــل الأول: المسائل التى اتفقت فيها المذاهب الفقهية الإسلامية من أحكام الغصب ٦٣
الفصل الثانـــى: المسائل التى اختلفت فيها المذاهب الفقهية الإسلامية من أحكام الغصب ٧٥
الباب الثالـــث: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالغصب ٩٣
الباب الرابـــع: أحكام الغصب فى التشريعات الوضعية المعاصرة ١٠٧
المراجـــــع ١٢٧
السيرة العملية والعلمية للمؤلف ١٣١
كتب وأبحاث للمؤلف ١٣٣

Scanned by CamScanner

فهرس تفصيلي لمحتويات الكتاب

الموضـــوع — رقم الصفحة

مقدمـــة ٩
أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية ٩
خطة البحث .....

الباب الأول
الأصول العامة الحاكمة للغصب
فى الشريعة والتشريعات العربية ١٣
تمهيد وتقسيم: .....

الفصل الأول
الغصب لغة
أولا: المقصود بالغصب فى اللغة العربية: ١٥
ثانيا: الكلمات التى تتفق مع كلمة الغصب فى معناها (أخوات غصب) ١٦
ثالثا: الكلمات التى تتقارب مع كلمة الغصب فى المعنى ١٦

الفصل الثانى
الغصب فى القرآن الكريم
ثالثا: الكلمات التى تتقارب مع كلمة الغصب فى المعنى ١٩

الفصل الثالث
الغصب فى السنة النبوية الشريفة
أولا: نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الغصب فى أحاديثه ٢١
ثانيا: خلاصة الأحاديث النبوية المتعلقة بالغصب ٢٤
ثالثا: حكم زراعة الأرض بدون إذن أهلها فى السنة النبوية الشريفة ٢٥

الفصل الرابع
الغصب شرعا فى المذاهب الفقهية
أولا: ثمرة الخلاف فى صفة المغصوب بين محمد والشيخين ٢٨
ثانيا: التعريف الشرعى للغصب لدى الأئمة الثلاثة: مالك والشافعى وأحمد ٢٨
ثالثا: الحكم الشرعى العام للغصب فى الشريعة الإسلامية ٢٨
رابعا: مدى إمكان التعزير فى الغصب ٢٩

Scanned by CamScanner

الفصل الخامس

الغصب فى القانون الوضعى المصرى

أولا: المصادر الرسمية للقانون المصرى ٣١
ثانيا: موقف التقنين المدنى الحالى والدستور من الشريعة الإسلامية ٣٢
ثالثا: صور الغصب التى وردت فى التقنين المدنى المصرى ٣٢
١ - الإثراء بلا سبب ٣٢
٢ - بيع ملك الغير ٣٣
٣ - الالتصاق ٣٣
٤ - الحيازة ٣٥
رابعا: آثار الحيازة - التقادم المكسب ٣٦
خامسا: تملك المنقول بالحيازة ٣٧
سادسا: تملك الثمار بالحيازة ٣٨
سابعا: استرداد المصروفات ٣٨
ثامنا: المسئولية عن الهلاك ٣٨
صور من الغصب فى قانون العقوبات المصرى الحالى ٣٩
١ - الحصول على مال ٤٠
٢ - التهديد ٤٠
٣ - القصد الجنائى ٤٠
تاسعا: الفرق بين الغصب والسرقة فى القانون الوضعى المصرى ٤٠

الفصل السادس

الفرق بين الغصب والإتلاف فى الشريعة الإسلامية

أولا: الاتفاق والاختلاف بين الغصب والإتلاف ٤١
ثانيا: مدى وجوب الضمان فى إتلاف المنافع ومنافع المغصوب ٤٢
ثالثا: الإتلاف فى القانون الوضعى المصرى ٤٣

الفصل السابع

الفرق بين الغصب والسرقة
فى الشريعة الإسلامية

أولا: أركان الغصب فى الشريعة الإسلامية ٤٥
ثانيا: أركان الغصب لدى المذهب الحنفى ٤٥
ثالثا: أركان السرقة فى الشريعة الإسلامية ٤٦
رابعا: الفارق الجوهرى بين الغصب والسرقة فى الشريعة الإسلامية ٤٧

Scanned by CamScanner

الفصل الثامن

الغصب فى الحياة اليومية

تمهيد ٤٩
أولا: مشكلات الغصب فى الحياة اليومية ٤٩
ثانيا: مدى انتشار الغصب فى مجتمعنا المصرى ٤٩

الفصل التاسع

دعوى الغصب

أولا: دعوى الغصب فى الشريعة الإسلامية ٥١
١ – دعوى الغصب فى المذهب المالكى ٥١
٢ – دعوى الغصب فى المذهب الحنفى ٥٢
ثانيا: دعوى الغصب فى القوانين العربية ٥٣
تمهيد ٥٣
١ – مصاريف الدعوى ٥٣
٢ – دعوى الاستحقاق الفرعية ٥٤
٣– حماية الحيازة فى القوانين العربية – دعاوى الحيازة الثلاث ٥٤

الباب الثانى

الفروع التفصيلية لأحكام الغصب فى المذاهب الفقهية المختلفة

تمهيد وتقسيم ٥٧

فصل تمهيدى

أسباب اختلاف المذاهب الفقهية فى الشريعة الإسلامية

أولا: أسباب اختلاف الفقهاء ٥٩
ثانيا: مدى الاختلاف بين فقهاء الشريعة الإسلامية ٦٠
ثالثا: موقف المسلمين من اختلاف الفقهاء ٦١

الفصل الأول

المسائل التى اتفقت فيها المذاهب الفقهية الإسلامية من أحكام الغصب

أولا: ثبوت الحق للمغصوب منه فى استرداد المغصوب ٦٣
ثانيا: مذهب الحنفية: ثبوت حق استرداد المغصوب ٦٣

Scanned by CamScanner

ثانيا: مذهب المالكية: ثبوت حق استرداد المغصوب..... ٦٤
رابعا: مذهب الشافعية: ثبوت حق المغصوب منه فى استرداد المغصوب ٦٧
خامسا: ضمان الغاصب للمغصوب المثلى..... ٦٨
سادسا: ضمان الغاصب للمغصوب القيمى..... ٦٨
سابعا: حكم رد الغاصب للمغصوب ناقص القيمة لدى الشافعية ٦٨
ثامنا: حكم استرداد زيادة المغصوب..... ٦٩
تاسعا: مذهب الحنابلة ثبوت حق المغصوب منه فى استرداد المغصوب ٦٩
عاشرا: حكم رد المغصوب ناقص القيمة لدى الحنابلة ٧٠
حادى عشر: مذهب الظاهرية: حق المغصوب منه فى استرداد المغصوب ٧٠
ثانى عشر: مذهب الزيدية: حق المغصوب منه فى استرداد المغصوب ٧٠
ثالث عشر: حكم استرداد الغاصب ما أنفقه على المغصوب فى المذهب الزيدى.... ٧١
رابع عشر: مذهب الإمامية: ثبوت حق المغصوب منه فى استرداد المغصوب ٧٢
خامس عشر: مذهب الأباضية: ثبوت حق المغصوب منه فى استرداد المغصوب. ٧٣
سادس عشر: حكم استرداد الغاصب ما أنفق على المغصوب فى المذهب الأباضى ٧٣
سابع عشر: حكم استرداد الأرض إذا بنى عليها الغاصب مسجدا فى مذهب الأباضية ٧٤

الفصل الثانى

المسائل التى اختلفت فيها المذاهب الفقهية الإسلامية من أحكام الغصب

تمهيد ٧٥
خلاصة الفصل السابق ٧٥
تقسيم ٧٥
أولا: الضمان فى الغصب..... ٧٥
ثانيا: وجوب الضمان على غاصب الغاصب..... ٧٦
ثالثا: مدى وجوب الضمان على المشترى من الغاصب فى المذاهب الأربعة ٧٧
١- المذهب الحنفى ٧٧
٢ - مذهب المالكية..... ٧٨
٣ - مذهب الشافعية..... ٧٩
٤ - مذهب الحنابلة..... ٧٩
رابعا: - موانع رد المغصوب وموانع ضمانه..... ٧٩
١ - موانع رد المغصوب..... ٧٩
٢ - موانع التضمين..... ٨٠
خامسا: أمثلة للمسائل التى اختلفت فيها المذاهب الفقهية فى حكم الغصب..... ٨١
١ - الخلاف حول غصب منافع الأعيان وغصب زوائد الأعيان المغصوبة..... ٨١

Scanned by CamScanner

جذور الخلاف ٨١
(أ) غصب منافع الأعيان ٨٣
(ب) زوائد الأعيان المغصوبة ٨٤
سادسا: الغصب فى العقار ٨٥
١ - حكم البناء أو الغرس فى أرض الغير ٨٧
٢ - حكم تغير المغصوب ٨٨
تحول المغصوب إلى شىء آخر بزوال اسمه الأول ٨٨
تغير المغصوب من تلقاء نفسه ٨٨
٣ - حكم غصب غير المتقوم ٨٨
٤ - حكم غصب الجارية وإكراه الحرة على الزنا ٩٠
٥ - حكم غصب الجارية ووطئها ٩٠
٦ - حكم المكرهة على الزنا ٩٠

الباب الثالث

الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالغصب

تمهيد ٩٣

الباب الرابع

أحكام الغصب فى التشريعات الوضعية المعاصرة

تمهيد وتقسيم ١٠٧
أولا: النص القانونى للمادة ٤٤ مكرر من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصرى ١٠٧
ثانيا: شرح المادة ٤٤ مكرر من قانون المرافعات المصرى ١٠٧
١ - سبب إصدار المادة ٤٤ مكرر ونطاق سريانها ١٠٧
٢ - مفهوم الحيازة بشأن المادة ٤٤ مكرر من قانون المرافعات المصرى ١٠٩
٣ - المشكلات العملية المتعلقة ببعض أنواع الحيازة ١١٠
٤ - ضرورة تسبيب القرار الصادر من النيابة العامة بشأن الحيازة ١١١
٥ - السلطة المختصة بإصدار قرار حماية الحيازة من الغصب ١١١
٦ - ضرورة سماع أقوال أطراف النزاع قبل إصدار القرار ١١١
٧ - ضرورة إعلان قرار النيابة العامة للخصوم عن طريق محضر ١١٢
٨ - مدى جواز التظلم الرئاسى فى قرارات النيابة العامة الصادرة طبقا للمادة ٤٤ مكرر من قانون المرافعات المصرى ١١٣
٩ - ميعاد رفع التظلم من القرار الصادر من النيابة العامة ١١٣
١٠ - الافتراضات المختلفة لحكم قاضى الأمور المستعجلة بشأن الحيازة ١١٥

Scanned by CamScanner

١١ - مدى جواز استئناف حكم قاضى الأمور المستعجلة بشأن الحيازة..... ١١٦
١٢ - المشكلات العملية المتعلقة بصدور أكثر من حكم قضائى بشأن
النزاع على الحيازة ١١٩
١٣ - مدى حق المنازع فى الحيازة فى اللجوء إلى قاضى الأمور المستعجلة
مباشرة..... ١١٩
١٤ - الحكم الصادر من القاضى المستعجل فى تظلمات الحيازة يجوز الاستئناف
فيه أما قرار النيابة فلا يجوز فيه ذلك ١٢١
ثالثا: أحكام محكمة النقض المصرية المتعلقة بغصب الحيازة..... ١٢٢
أ - الأحكام الخاصة بوضع اليد الفعلى ١٢٢
ب- الأحكام الخاصة بحجية الحكم الصادر من القضاء المستعجل ١٢٣
جـ - الأحكام الخاصة بحجية الحكم الجنائى الصادر فى الاعتداء على الحيازة ١٢٣
رابعا: أحكام محكمة النقض المصرية المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة..... ١٢٤
خامسا: السند التشريعى لاختصاص النيابة العامة فى حالة النزاع على
مسكن الحضانة أو الزوجية..... ١٢٤

المراجع

أولا: المراجع العامة والمقارنة..... ١٢٧
ثانيا: المراجع اللغوية..... ١٢٧
ثالثا: مراجع التفسير ١٢٧
رابعا: مراجع الحديث..... ١٢٨
خامسا: مراجع المذهب الحنفى..... ١٢٨
سادسا: مراجع المذهب المالكى ١٢٨
سابعا: مراجع المذهب الشافعى..... ١٢٨
ثامنا: مراجع المذهب الحنبلى..... ١٢٩
تاسعا: مراجع فى القانون الوضعى المصرى..... ١٢٩
عاشرا: المراجع المقارنة بين الشريعة والقانون ١٢٩
السيرة العلمية والعملية للمؤلف..... ١٣١
كتب وأبحاث للمؤلف..... ١٣٣

رقم الايداع بالهيئة القومية للكتب والوثائق المصرية
١٩٢٤٧

Scanned by CamScanner